

ما مدى تأثير الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف
التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية
الليبية

**The extent to which illicit financial obligations and rights resulting from the shift of
traditional banks to operate in accordance with Islamic law controls affect the financial
performance of Libyan Islamic banks**

إعداد

صلاح الدين علي محمد البريكي⁽¹⁾

طالب دكتوراة بقسم الشريعة والإدارة أكاديمية الدراسات الإسلامية جامعة مالايا، ماليزيا

محاضر بكلية طرابلس للعلوم والتقنية، ليبيا

Email: slahalbrike@gmail.com

د / أحمد سفيان بن شيء عبد الله⁽²⁾

محاضر بأكاديمية الدراسات الإسلامية جامعة مالايا، ماليزيا

Email: sufyan@um.edu.my

1- طالب دكتوراة قسم الشريعة والإدارة بأكاديمية الدراسات الإسلامية جامعة مالايا بماليزيا حاليا، عضو هيئة تدريس بكلية طرابلس للعلوم والتقنية ليبيا بدرجة محاضر. باحث في التمويل والاستثمار الإسلامي.

2- دكتوراه في الإدارة والشريعة، عضو هيئة تدريس بأكاديمية الدراسات الإسلامية قسم الشريعة والإدارة جامعة مالايا بماليزيا، باحث في التمويل والاستثمار الإسلامي.

المستخلص

إن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية ستؤدي بلا شك إلى نشوء حقوق والتزامات مالية مخالفة للشريعة الإسلامية، هذه الالتزامات والحقوق تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للبنوك المتحولة للعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية، ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة حول الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأداء المالي في المصارف الإسلامية نجدها ركزت على دراسة الصيرفة الإسلامية من نواحي مختلفة من حيث دراستها للصيرفة الإسلامية، وقدم العلماء العديد من الأطر والمفاهيم المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي ومناقشات مستفيضة حول الصيرفة الإسلامية، إلا أن هذه الدراسات مازالت مجزأة وتسير في سياقات متوازية تقتصر إلى دراسات شاملة تربط بين عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية وأداء المصارف. إن افتقار هذا النوع من الدراسات يلقي العديد من الأسئلة عن أهمية التحول نحو للصيرفة الإسلامية وأثرها على أداء المصارف وعلى اقتصاد الدولة بشكل عام.

لملاء هذه الفجوة في الأدب تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تقييم شامل ومناقشة مستفيضة لدور الالتزامات والحقوق الناتجة عن عملية التحول على الأداء المالي للمصارف الإسلامية. وعن دور الالتزامات والحقوق الناتجة عن التحول نحو الصيرفة الإسلامية على الأداء المالي للمصارف الليبية والتي لم تدرس سابقاً في سياق المصارف الإسلامية. إن أهمية تحديد ماهية الحقوق والالتزامات الناتجة عن عملية التحول، وتحدد أنواع هذه الحقوق والالتزامات ومن ثم دراسة أثرها على الأداء المالي في القطاع المصرفي الإسلامي في ليبيا يشكل أهمية خاصة بالنسبة لمجتمع الدراسة من خلال تقديم التوصيات اللازمة لتخفيف الآثار السلبية للالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة الناتجة عن عملية التحول على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الليبية.

الكلمات المفتاحية: الحقوق المالية، الالتزامات المالية، المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية، ضوابط الشريعة الإسلامية، الأداء المالي.

The extent to which illicit financial obligations and rights resulting from the shift of traditional banks to operate in accordance with Islamic law controls affect the financial performance of Libyan Islamic banks

Abstract

The process of shifting towards Islamic banking will undoubtedly lead to the emergence of financial rights and obligations contrary to Islamic law, these obligations and rights directly affect the financial performance of banks converted to operate in accordance with Islamic law, and through the review of previous studies on illegal financial obligations and rights resulting from the shift of traditional banks to work in accordance with Islamic law regulations and their relationship to the financial performance of Islamic banks we find focused on the study of Islamic banking in different aspects in terms of their study of Islamic banking, and the scholars provided many frameworks The structured concepts of Islamic banking and extensive discussions on Islamic banking, but these studies are still fragmented and run in parallel contexts that lack comprehensive studies linking the transition to Islamic banking with the performance of banks. The lack of this type of study asks many questions about the importance of the shift towards Islamic banking and its impact on the performance of banks and on the state economy in general .

To fill this gap in literature, this study seeks to provide a comprehensive assessment and extensive discussion of the role of obligations and rights resulting from the transformation of the financial performance of Islamic banks. And about the role of obligations and rights resulting from the shift towards Islamic banking on the financial performance of Libyan banks, which have not been studied previously in the context of Islamic banks.

The importance of determining what rights and obligations resulting from the transformation process, identifying the types of these rights and obligations and thereby examining their impact on the financial performance of the Islamic banking sector in Libya, is of particular importance to the study community by making recommendations to mitigate the negative

effects of illicit financial obligations and rights resulting from the transformation process on the financial performance of Libyan Islamic banks.

Keywords: Financial rights, financial obligations, traditional banks, Islamic banks, Islamic sharia controls, financial performance.

المقدمة

تأخرت الصيرفة الإسلامية في ليبيا لعقود عن الدول العربية والإسلامية، حيث تعتبر التجربة الليبية من التجارب الحديثة على مستوى الوطن العربي والعالم الإسلامي في مجال البنوك والصيرفة الإسلامية فقد بدأ العمل بهذا النوع من النشاط المصرفي عام 2009م. ففي بداية الأمر بدأ العمل بصيغ التمويل الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية ثم استحداثها في المصارف التقليدية تعمل على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بموجب منشور رقم 9 لسنة 2009 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 2009/8/29م بشأن المنتجات المصرفية البديلة كالتحويل على أساس المراجعة، والمضاربة، والمشاركة⁽¹⁾. وقد وصلت عدد فروع المصارف الإسلامية حسب الإحصائيات الرسمية عام 2012م إلى (14) فرعاً إسلامياً، بينما بلغت عدد النوافذ الإسلامية العاملة (177) نافذة في نفس العام⁽²⁾. وتم تخصيص 900 مليون دينار ليبي لتمويل المنتجات الإسلامية حسب بيانات سنة 2010م وخصص 210 مليون دينار ليبي لتأسيس مشروع الصيرفة الإسلامية وفروع المرحلة الأولى (فشلوم وعمر المختار وغريان) وبلغت قيمة محفظة مبيعات المراجعة لأوامر الشراء 351 مليون دينار ليبي بينما بلغت قيمة محفظة منتج المشاركة المتناقصة 37 مليون دينار ليبي وبلغت قيمة الخصوم الإيداع بفرع فشلوم 200 مليون دينار ليبي وذلك في عام 2010م⁽³⁾.

بعد عام 2011م نتيجة التحول السياسي في الدولة الليبية صدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تمنع التعامل بالربا والتحول إلى الصيرفة الإسلامية بشكل كامل في ليبيا ففي 2012/5/16م صدر القانون رقم (46) لسنة 2012م بشأن تعديل في بعض أحكام قانون المصارف⁽⁴⁾ وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية،

1- الحمروني، ناصر أحمد العجيلي. مستقبل الدعوة إلى أسلمة النظام المصرفي بليبيا الفكرة وتجربة التطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013.

2- العاني، أسامة عبد المجيد، «تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي»، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2017.

3- المرجع، السابق.

4- قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م <http://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2016/03>

وفي نهاية عام 2012م تم تسمية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المركزية التابعة لمصرف ليبيا المركزي وباشرت أعمالها في بداية عام 2013م لتقديم الدعم الكافي للقطاع المصرفي في إنجاح عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية بطريقة تجمع بين توفر الكفاءة الشرعية والاقتصادية معاً لتجنيب وقوع المصارف في الضيق والخرج الناجم عن عملية التحول⁽¹⁾. في العام 2013م، صدر قانون رقم (1) لسنة 2013م بمنع المعاملات الربوية في ليبيا في 2013/1/7م⁽²⁾ الذي منع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات سواء كانت بين أشخاص اعتباريين أو طبيعيين، كما نص القانون على إيقاف الفوائد الربوية الناتجة عن المعاملات المصرفية السابقة لصدور هذا القانون والتي لم يتم أدائها بعد.

ونتيجة للخسائر المالية المتوقعة التي ستلحق بالمصارف لعدم وضع آلية لتسوية الالتزامات والحقوق غير المشروعة للقروض السابقة صدر قانون رقم (7) لسنة 2015م بشأن تعديل القانون رقم (1) لسنة 2013م بتاريخ 2015/9/15م الصادر عن مجلس النواب الليبي والذي يقضي بتأجيل سريان أحكام قانون منع المعاملات الربوية إلى بداية 2020/1/1م وذلك لإعطاء فسحة للمصارف استيفاء ديونها وفوائدها⁽³⁾، والذي تم تمديد العمل به إلى عام 2025م حسب قرار مجلس النواب رقم (4) لسنة 2019م بتاريخ 2019/12/31م.

وفي 2016/1/12م صدر قانون رقم (3) لسنة 2016م بشأن تسوية الالتزامات والحقوق المالية خلال فترة التحول من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية حيث نص القانون على حل كافة الأقساط الباقية من أصل الدين وتركت الخيار للدائن في الاستمرار في قبول سداد الأقساط في أجلها⁽⁴⁾.

يهدف هذا البحث إلى مراجعة الدراسات السابقة حول الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأداء المالي في المصارف الإسلامية الليبية. فالمصارف الليبية كانت تمارس عقداً محرماً بموجب الشريعة الإسلامية، وعدم مراعاة الضوابط الشرعية في تصرفاتها، فمن المؤكد أن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية ستؤدي إلى نشوء حقوق والتزامات مالية مخالفة للشريعة⁽⁵⁾.

1- <https://dif.gov.ly>

2- الجريدة الرسمية، العدد (5)، السنة الثانية بتاريخ 9 جمادي الأول 1434 هـ الموافق 2013 / 03 / 21.

3- مصرف ليبيا المركزي Central Bank of Libya.

4- الجريدة الرسمية، العدد (2)، السنة الخامسة بتاريخ 23 جمادي الأول 1437 هـ الموافق 2016 / 03 / 3.

5- حسين، فؤاد المهدي. «متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري». مجلة المعرفة، جامعة بني وليد- ليبيا، 2018.

- القضاة، موسى مصطفى؛ القضاة، آدم نوح. «تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية»، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد 3. 2015.

وهذه القضية مهمة كون أن هذه الالتزامات والحقوق مازالت عالقة وتحتاج إلى تسوية⁽¹⁾، كما أن قياس وتقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الليبي بعد عملية التحول الشاملة نحو الصيرفة الإسلامية يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو القطاع المصرفي الليبي واستمراريته وتطوير أدائه⁽²⁾.

مشكله البحث:

بما أن المصارف التقليدية تمارس عقدًا محرماً بموجب الشريعة الإسلامية، فضلاً عن عدم مراعاة الضوابط الشرعية في تصرفاتها وممارساتها المصرفية، فمن المؤكد أن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية ستؤدي إلى نشوء حقوق والالتزامات مالية مخالفة للشريعة، وهنا تظهر مسائل مهمة تحتاج إلى بيان، وهي: ماهي الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية⁽³⁾ الأمر الآخر هو هل أثرت الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة قبل عملية التحول على الأداء المالي (سلباً أو إيجاباً) للمصارف الإسلامية الليبية بعد التحول. وهذه القضية مهمة كون أن هذه الالتزامات والحقوق مازالت عالقة وتحتاج إلى تسوية⁽⁴⁾.

- الجريدان، نايف بن جمعان. «تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة تنظيرية تطبيقية». مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد (23)، فبراير. 2014.

1- مصرف ليبيا المركزي، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019.

- حسين، متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية، مرجع سابق.

- عبدالله، يوسف سعادة؛ هيام، محمد الميدانيين؛ باسل؛ يوسف الشاعر. «أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية». المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 13، العدد 2. 2017.

2- بشناق، زاهر صبحي. تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة. فلسطين. 2011.

3- بوطبه، صبرينه. مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية - دراسة تجارب بعض الدول، أطروحة دكتوراه، جامعه محمد بخيضر بسكره، الجزائر. 2017.

- الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

4- مصرف ليبيا المركزي، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019، مرجع سابق.

- حسين، متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري، مرجع سابق.

- عبد الله، مرعي على ضوء. تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية: دراسة في العوامل المؤثرة وفي دور المصرف المركزي والتشريعات والقوانين المصرفية في ليبيا، رسالة دكتوراه، جامعه العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا. 2016.

كما أن قياس وتقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الليبي بعد عملية التحول الشاملة نحو الصيرفة الإسلامية يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو القطاع المصرفي الليبي واستمراريته وتطوير أدائه⁽¹⁾. بالإضافة إلى ذلك فإن دراسة آثار التحول نحو الصيرفة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك في ليبيا سوف يساهم في تعزيز جودة عملية اتخاذ القرار، من خلال إظهار الوضع المالي لتلك البنوك أو المصارف الأمر الذي يساهم بتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات اللازمة لرفع كفاءة الأداء المالي للقطاع المصرفي في ليبيا بشكل عام. علاوة على ذلك، حتى الآن تفتقر الأدبيات الحالية للدراسات السابقة التي تأخذ بالاعتبار آثار التحول نحو الصيرفة الإسلامية على الأداء المالي للمصارف الليبية، وبالتالي ستقدم هذه الدراسة مساهمة كبيرة لمحتوى القطاع المصرفي الليبي الذي يندر فيه هذا النوع من الدراسات.

في محاولة لسد هذه الفجوة البحثية، هناك حاجة للتحقيق في تأثير الحقوق والالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن التحول على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا. حيث تؤثر الحقوق والالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن التحول بشكل مباشر على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا. كون أن هذه الالتزامات والحقوق مازالت عالقة وتحتاج إلى تسوية⁽²⁾، فلا بد من تقديم توصيات لمعالجات تهدف إلى ضمان حقوق المصارف الإسلامية وحقوق وأرباح المودعين. مثل هذه التوصيات قد تتمثل بتكون لجنة بصلاحيات واسعة تحت إشراف المصرف المركزي لحل القضايا العالقة بين المصارف والمودعين سواء أفراد أو جهات، أو أن يقوم المصرف المركزي بإسقاط الحقوق الواجبة له على المصارف. أيضاً بما أن التحول نحو الصيرفة الإسلامية قد تم بقرار من مجلس النواب الليبي -المؤتمر الوطني العام- فيمكن أن تتحمل الدولة جزء من هذه الالتزامات والحقوق لمختلف الأطراف كمساهمة منها في تعزيز القطاع المصرفي الليبي وتخفيف الأعباء التي ترتبت على قرار التحول. بناءً على خلفية الدراسة وبيان مشكلة الدراسة، تم صياغة أسئلة البحث على النحو التالي:

1. ما هو مفهوم تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؟
2. ما هي الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة التي تنتج عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية؟

1- بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مرجع سابق.

2- مصرف ليبيا المركزي، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019، مرجع سابق.
- حسين، متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري، مرجع سابق.

- عبد الله، تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية: دراسة في العوامل المؤثرة وفي دور المصرف المركزي والتشريعات والقوانين المصرفية في ليبيا، مرجع سابق.

3. ماهي العلاقة بين الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية والأداء المالي في المصارف الإسلامية الليبية؟

أهداف البحث:

بناءً على بيان المشكلة الذي تمت مناقشته أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية التي توجه الغرض والجراءات العملية من هذه الدراسة:

1. بيان مفهوم تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
2. تحديد الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
3. ماهي العلاقة بين الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية والأداء المالي في المصارف الإسلامية الليبية؟

أهمية البحث:

من الناحية النظرية: أولاً: أن عملية التحول من العمل المصرفي التقليدي للعمل وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية تتطلب معالجة الالتزامات والحقوق المالية للبنوك أو للمصارف قبل عملية التحول بما يضمن حقوق المساهمين والمودعين. وبالرغم من صدور قانون عام رسمي - (قانون رقم (1) لسنة 2013م) - بمنع المعاملات الربوية في ليبيا، وإلزام كافة المصارف في ليبيا للعمل وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية وصدر القوانين الملحق (مثل القانون رقم (3) لسنة 2016م) بشأن تسوية الالتزامات والحقوق المالية ومنح البنوك فترة كافية للتحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي حتى عام 2020، والذي تم تمديد العمل به في أواخر عام 2019م إلى عام 2025م حسب قرار مجلس النواب رقم (4) لسنة 2019م بتاريخ 2019/12/31م. إلا أن مصرف ليبيا المركزي لم يستطع إيجاد الآلية المناسبة للتعامل والتخفيف من الآثار السلبية للالتزامات غير الشرعية للديون قبل عملية التحول وكيفية سدادها والتي مازالت عائقاً إلى حد الآن وفقاً للبيان الختامي للجمعية الليبية للمالية الإسلامية في ورشة العمل المنعقدة بطرابلس بتاريخ 2019-10-21م عن دور القانون رقم 3 لسنة 2016م بمعالجة آثار المحفظة الائتمانية المصرفية والتوصيات الصادرة عنها. وبناء على ذلك، فإن هذا البحث سوف يشكل مساهمة هامة للعمل المصرفي الإسلامي في ليبيا من خلال تحديد ماهية الالتزامات والحقوق غير الشرعية التي نتجت عن عملية التحول الشاملة للقطاع المصرفي التقليدي الليبي إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

أن تحديد هذه الالتزامات والحقوق العالقة حتى الآن سوف يساهم إلى تقديم رؤى جديدة عن طبيعة الالتزامات والحقوق التي تنشأ عن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية. علاوة على ذلك فإن الاختبار التجريبي لدور هذه الالتزامات والحقوق الناتجة عن عملية التحول على الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي سوف يساهم بشكل كبير للأدبيات الحالية عن الصيرفة الإسلامية بشكل عام والصيرفة الإسلامية في ليبيا بشكل خاص التي تفتقر لهذا النوع من الدراسات.

ثانياً: ستساهم دراسة العلاقة المباشرة بين الالتزامات والحقوق الناتجة عن عملية التحول وبين الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي في تكوين رؤية جديدة لنظريات العمل المصرفي الإسلامي. هذا لأن التحقيق في هذه العلاقة ضروري لتقديم دليل تجريبي لدعم الأساس النظري للدراسات السابقة التي اقترحت أن الالتزامات والحقوق الناتجة عن عملية التحول تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للمصارف الإسلامية. وبالتالي، فإن التحقق من هذه العلاقة مهم لتوفير الأدلة التجريبية على التوقعات والحجج النظرية في الأدبيات الحالية.

ثالثاً: هذه الدراسة مهمة لأنها تساهم في تجاوز ندرة عدد الدراسات السابقة التي ركزت على الالتزامات والحقوق الناتجة عن عملية التحول وبين الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي. ستساعد نتائج هذه الدراسة في إبراز دور هذه الالتزامات والحقوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، والتي تقتصر إلى التحقق التجريبي في الأدبيات الحالية. وبالتالي توسع هذه الدراسة الأدبيات الحالية من خلال تقديم الأدلة التجريبية على أن الالتزامات والحقوق الناتجة عن عملية التحول ترتبط مباشرة مع الأداء المالي للمصرف الإسلامي.

رابعاً: تم تطوير واختبار العديد من النظريات التي تناولت الصيرفة الإسلامية في سياق البلدان شرق آسيا. وبالتالي، فإن الخروج من التطبيقات الآسيوية، واستكشاف دور الالتزامات والحقوق الناتجة عن عملية التحول وبين الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي باستخدام دولة تمثيلية للاقتصاد الناشئ في شمال أفريقيا مثل ليبيا سيساهم في البحث الذي يدعم تعميم مثل هذه النماذج النظرية للصيرفة الإسلامية. علاوة على ذلك، سيوفر نتائج واضحة تدعم الحجج النظرية المتعلقة بالعلاقات بين الالتزامات والحقوق الناتجة عن عملية التحول وبين الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي. وبالتالي، ستعزز هذه الدراسة القوة التفسيرية لهذه النظريات من خلال تقديم شرحاً إضافياً لنموذج التحول نحو الصيرفة الإسلامية، مما يكمل مجموعة الأبحاث الحالية. خاصة عندما يتم تطبيق هذه الدراسة في سياق البلدان النامية في شمال أفريقيا فإن هذه الدراسة تتجاوز الأبحاث الحالية.

من الناحية العملية: تحديد الالتزامات والحقوق غير الشرعية للديون قبل عملية التحول وكيفية سدادها يشكل خطوة أولى لمعالجة هذه الالتزامات والحقوق التي تشكل عائق أمام كفاءة العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا طالما أن هذه الالتزامات والحقوق لم تعالج حتى الآن. أن الاختبار التجريبي لدور الالتزامات والحقوق غير الشرعية في الأداء المالي للمصارف الليبية سوف يساهم بشكل كبير إلى أدبيات الصيرفة الإسلامية وإلى الممارسات العملية في قطاع الصيرفة الليبية من عدة نواحي:

أولاً: تحديد دور هذه الالتزامات والحقوق (سلباً أو إيجاباً) في مؤشرات الأداء المالي للبنوك سيوفر قاعدة بيانات لمدرء البنوك للتعامل مع هذه الالتزامات والحقوق وفقاً لدورها على مؤشرات المالية بطريقة محددة وهادفة لتقليص الآثار السلبية للديون العالقة.

ثانياً: سيساعد متخذي القرار في قطاع الصيرفة الإسلامية لتصميم الآليات المناسبة لتسوية الالتزامات والحقوق الناتجة عن عملية التحول بما يساهم في حل هذه المشكلة العالقة حتى الآن وبالتالي المساهمة في رفع كفاءة أداء المصارف في ليبيا بما يخدم الاقتصاد الليبي.

ثالثاً: رغم أن قرار التحول الشامل نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا قد اتخذ في العام 2013، إلا أن الصيرفة الإسلامية في ليبيا مازالت في طور النمو. وعليه، فإن تحديد العلاقة بين الالتزامات والحقوق غير الشرعية ومؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي سوف يساهم لجذب الاهتمام الأكاديمي لمزيد من الأبحاث التي تتناول قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

رابعاً: تحديد العلاقة بين الالتزامات والحقوق غير الشرعية للديون قبل عملية التحول والأداء المالي للبنوك سيساهم في تقديم الحلول اللازمة لمتخذي القرار لتخفيف الآثار السلبية للالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن عملية التحول على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الليبية.

خامساً: الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة تتطلب معالجة بما يضمن حقوق المساهمين والمودعين ولا يؤثر على أداء المصرف. وبالتالي، فإن تقديم توصيات مناسبة بالشكل الذي يؤدي إلى توفير إليه وواضحة وعادلة لتسوية الحقوق المالية العالقة نتيجة التحول تضمن للبنك عدم تخليه عن الحقوق المترتبة له بموجب القروض الربوية التي قدمها للغير أو نتيجة للاستثمارات الربوية التي قام بها قبل التحول، ستؤدي إلى تخفيف الخسائر في حقوق المساهمين وأرباح المودعين⁽¹⁾.

المنهج المستخدم:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال الكتب والمقالات المتخصصة في موضوع الدراسة بما يساهم في تكوين الخلفية النظرية عن مفهوم تحول المصرف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتحديد الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل ومناقشة المادة العلمية المتوفرة من الدراسات السابقة المتعلقة بعملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية والالتزامات والحقوق المترتبة على عملية التحول والأداء المالي للمصارف الإسلامية.

الالتزامات والحقوق المترتبة على التحول نحو الصيرفة الإسلامية

إن مفهوم التحول في هذه الدراسة يشير إلى الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

1- محمد، الأمين المهدي حاج محمد. مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الاسلامي. رسالة ماجستير، جامعة وادي النيل، السودان. 2019.

- بوطبه، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية - دراسة تجارب بعض الدول، مرجع سابق.

وبما أن المصرف التقليدي يمارس عقداً مبني على سعر الفائدة التي هي محرمة في الشريعة، فمن المؤكد أن يؤدي التحول نحو الصيرفة الإسلامية إلى نشوء حقوق والتزامات مالية مخالفة للشريعة.

تعريف الالتزامات المترتبة على التحول نحو الصيرفة الإسلامية

الالتزامات المالية الناتجة عن عملية التحول هي تلك الالتزامات الناشئة عن عمليات البنك كعقود الودائع والاعتمادات المستندية وغيرها قبل قرار التحول، أي التعويضات الواجب دفعها للمودعين والمقرضين، وما يتبعها من التزامات بدفع فوائد ربوية⁽¹⁾. كما يمكن تعريف الالتزامات المترتبة على عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية "أنها صيغ المعاملات المصرفية، التي تحاول من خلالها البنوك التقليدية قبل عملية التحول استقطاب الأموال واستثمارها، وتكون هذه الصيغ قائمة على القروض بفائدة ربوية"⁽²⁾. وبالتالي هذه الالتزامات تمثل فوائد ربوية يلتزم البنك بدفعها بموجب عقد الوديعة. وعرف المؤتمر الخامس⁽³⁾ المنعقد في البحرين الحقوق المالية الناتجة عن عملية التحول "بأنها كل ما استحق على المصرف بموجب عقود مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وما يزال البنك مطالباً بها (ولم يمكن إقناع الجهات أو الأفراد المطالبين بها بعدم مشروعيتها ووجوب إسقاطها)". ويمكن تفصيل الالتزامات المترتبة على التحول نحو الصيرفة الإسلامية في عدة صور:⁽⁴⁾

1. **الودائع النقدية:** وهي النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد المصرف بردها أو رد مبلغ مساوٍ لها، لدى الطلب بالشروط المتفق عليها. ويمكن تقسيم الودائع في المصارف التقليدية على الشكل التالي:
 - أ- **الودائع الجارية (تحت الطلب):** وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصارف التقليدية، ويحق لهم ردها كاملة في أي وقت شاءوا دون أن يحصلوا على أي عائد أو فائدة.
 - ب- **ودائع ثابتة (لأجل):** وهي المبالغ التي يضعها أصحابها في المصرف بناء على اتفاق بينهما بعدم ردها أو شيء منها إلا بعد إخطار المصرف بمدة معينة، ويدفع المصرف للمودع فائدة ربوية إذا بقيت مدة معينة دون أن ترد.
 - ج- **ودائع ادخار (توفير):** وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصرف، يحق لهم سحبها كاملة متى شاءوا، ويعطى أصحابها فائدة تكون في الغالب أقل من فائدة الودائع الثابتة.
- وقد حدد القانونيون هذه الودائع بأنها قرض⁽⁵⁾، ومن الناحية الشرعية فإن القرض جائز إذا خلا من الربا، وهذا ما نجده في النوع الأول منها (الودائع الجارية)، وهو يماثل القرض حسن بمسماه في الشريعة الإسلامية، بينما النوعان الآخران محرمان شرعاً؛ لكونهما يشتملان على فائدة ربوية.

1- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

2- الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة تنظيرية تطبيقية. مرجع سابق.

3- المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. فندق الريجنسي انتركونتيننتال، البحرين. 2005

4- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

- الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة تنظيرية تطبيقية، مرجع سابق.

5- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

2. **الاعتمادات المستندية:** وهي نوع من التسهيلات الذي تقدمها المصارف التقليدية لعملائها المستوردين، عن طريق وثيقة يرسلها المصرف التقليدي إلى أحد عملائه في الخارج (مصرف أجنبي) يدعو فيه إلى أن يدفع مبلغاً معيناً من النقود أو يمنح قرضاً أو يفتح اعتماداً للمستفيد. وبمجرد أن يدفع المصرف الأجنبي قيمة البضاعة للبائع الأجنبي يصبح المصرف الأجنبي دائناً للمصرف الداخلي، ويبدأ منذ هذا التاريخ حساب مدة القرض والفوائد الربوية، ولا تتوقف إلا بعد أن يسدد المبلغ بكامله إلى المصرف الأجنبي.
3. أي التزامات بفوائد ربوية عن قروض أو تسهيلات قد حصل عليها البنك، كان يكون البنك قد مول شراء احتياجاته أو مول شراء احتياجات العملاء بطريقة ربوية أو عن طريق إصدار سندات إقراض.
4. هناك نوع آخر من الالتزامات يمثل أي التزام بدفع فوائد ربوية نتيجة أحكام قضائية، حيث إن خصوم البنك الذين يطالبونه بمبالغ مالية سيلجؤون إلى القضاء، وسيطالبون بفوائد ربوية كتعويض عن تأخر البنك في دفع المبالغ التي يستحقونها.

بناء على ما سبق، فإن هذه الدراسة تعتبر الالتزامات المالية الناتجة عن عملية التحول هي تلك الالتزامات الناشئة عن عمليات البنك كعقود الودائع والاعتمادات المستندية وغيرها قبل قرار التحول، أي التعويضات الواجب دفعها للمودعين والمقرضين، وما يتبعها من التزامات بدفع فوائد ربوية⁽¹⁾. ويتناسب هذا التعريف مع مفهوم هذه الدراسة باعتبار الالتزامات المالية المستحقة على البنك "أنها الالتزامات المالية الناشئة عن عمليات البنك التي أصدرها البنك قبل قرار التحول نحو الصيرفة الإسلامية". ومن الجدير بالذكر هنا أن البيان الختامي للجمعية الليبية للمالية الإسلامية في ورشة العمل المنعقدة بطرابلس بتاريخ 2019-10-21م عن دور القانون رقم 3 لسنة 2016 بمعالجة آثار المحفظة الائتمانية المصرفية، قد خلص إلى الدعوة لتشكيل فرق عمل لإعداد مشروع تعديل المادة رقم 03 من القانون رقم (1) لسنة 2013م فيما تعلق بـ "الفوائد المستحقة-المعلقة" بما يحقق العدالة في تسوية الالتزامات المالية بين البنوك الإسلامية والأطراف ذات العلاقة.

تعريف الحقوق المترتبة على التحول نحو الصيرفة الإسلامية

الحقوق المالية الناتجة عن عملية التحول هي تلك الحقوق المستحقة عن عمليات البنك مثل عمولات الإقراض ومقايضة الغير والاعتمادات المستندية والحقوق المالية الناشئة عن الاستثمارات وغيرها قبل قرار التحول، أي الحقوق المستحقة للبنك، وما يتبعها من حقوق باستلام فوائد ربوية⁽²⁾. كذلك فإن الحقوق المترتبة على عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية يمكن تعريفها "أنها صيغ المعاملات المصرفية،

1- المرجع السابق.

2- المرجع السابق.

التي تقدم من خلالها البنوك التقليدية قبل عملية التحول قروض واعتمادات بغرض الاستثمار، وستحقق هذه الصيغ حقوق للبنك متمثلة بفوائد ربوية⁽¹⁾. كما عرف المؤتمر الخامس⁽²⁾ المنعقد في البحرين الحقوق المالية الناتجة عن عملية التحول "بأنها كل ما اكتسبه البنك بعقود مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية قبل التحول للصيرفة الإسلامية". ويمكن تفصيل الحقوق المترتبة على التحول نحو الصيرفة الإسلامية في عدة صور⁽³⁾ بالشكل التالي:

1. **القروض النقدية:** وهي النقود التي يقدمها البنك للأفراد أو الهيئات على أن يتعهدوا بردها أو رد مبلغ مساوٍ لها بالشروط المتفق عليها .

2. **عمولات البنك:** وهي نسبة مئوية يحصلها البنك مقابل الجهد الذي يبذله في سبيل تقديم خدمات للعملاء.

3. **الاعتمادات المستندية:** وهي نوع من التسهيلات الذي تقدمها المصارف التقليدية لعملائها المستوردين، عن طريق وثيقة يرسلها المصرف التقليدي إلى أحد عملائه في الخارج (مصرف أجنبي) يدعو فيه إلى أن يدفع مبلغاً معيناً من النقود أو يمنح قرضاً أو يفتح اعتماداً للمستفيد. وبمجرد أن يتم تنفيذ الاعتماد المستندي يصبح العميل مديناً للمصرف بفوائد ربوية، ويبدأ منذ هذا التاريخ حساب مدة القرض والفوائد الربوية، ولا تتوقف إلا بعد أن يسدد العميل المبلغ مع الفوائد للمصرف.

4. **الحقوق المالية الناشئة عن مقاضاة الغير:** ويمكن تقسيمها باعتبار مرحلة التقاضي إلى نوعين: قضايا محكوم بها لصالح البنك ويتضمن الحكم إلزام الخصم بدفع فوائد ربوية للبنك، وقضايا منظورة أمام المحاكم، ويطالب فيها البنك بفوائد ربوية.

5. **الحقوق المالية الناشئة عن استثمارات البنك لأمواله:** ويمكن تقسيم هذه الحقوق إلى قسمين هما: أرباح استثمار في أوراق مالية أو أسهم وسندات، فوائد ربوية ناتجة عن ودائع في بنوك ربوية.

بناء على ما سبق، فإن هذه الدراسة تعتبر الحقوق المالية الناتجة عن عملية التحول هي تلك الحقوق المستحقة عن عمليات البنك مثل عمولات الإقراض ومقاضاة الغير والاعتمادات المستندية والحقوق المالية الناشئة عن الاستثمارات وغيرها قبل قرار التحول، أي الحقوق المستحقة للبنك، وما يتبعها من حقوق باستلام فوائد ربوية⁽⁴⁾. ويتناسب هذا التعريف مع مفهوم هذه الدراسة باعتبار "الحقوق المالية المستحقة على البنك أنها الحقوق المالية الناشئة عن عمليات البنك التي أصدرها البنك قبل قرار التحول نحو الصيرفة الإسلامية".

1- الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة تنظيرية تطبيقية، مرجع سابق.

2- المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق. 2005.

3- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

- الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة تنظيرية تطبيقية، مرجع سابق.

4- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

معالجة الالتزامات والحقوق المترتبة على التحول نحو الصيرفة الإسلامية

نتيجة لتحول المصرف من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية فإن مجموعة من الالتزامات والحقوق تنشأ وتتطلب معالجة بين المصرف والأطراف ذات العلاقة.

معالجة الالتزامات غير المشروعة على المصرف قبل التحول

ترتبط الأدبيات المتوفرة معالجة الالتزامات المترتبة قبل عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية بقرار التحول نفسه سواء من داخل المصرف أو من خارج المصرف فعلى سبيل المثال إذا كانت عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية ناتجة عن قرار من داخل المصرف وكان على المصرف التزامات بدفع فوائد ربوية فيجب على المصرف السعي لعدم دفعها بأي وسيلة مشروعة، ولا يشمل ذلك أصل الديون والقروض، ولا تدفع الفوائد إلا إذا اضطر المصرف إلى ذلك⁽¹⁾.

في حين اقترح الجريدان،⁽²⁾ أنه عند تحول المصرف التقليدي الذي يتعامل بالاعتمادات المستندية على أساس الفائدة الربوية إلى مصرف إسلامي فإنه يجب عليه - أي المصرف - أن يخلصها من الربا، ويبقيها على مجرد الوكالة بأجر في حالة ما إذا كان المستورد يملك قيمة مبلغ الاعتماد، ويصيرها مرابحة للأمر بالشراء أو على أساس المشاركة أو المضاربة الفقهية، وتطبق عليها أحكامها فيما إذا كان المستورد لا يملك المبلغ المحدد في الاعتماد. وفي حالة كانت الالتزامات المترتبة على عملية التحول هي تقديم خدمات بفوائد مثل الاعتمادات المستندية وما يترتب عليها من التزامات بفوائد محرمة (فإنها تسعى لإلغاء الالتزام ولو مع التعويض المترتب على فسخ الالتزام)⁽³⁾. كما ينبغي على المصرف فك الرهون غير المشروعة على موجودات البنك⁽⁴⁾.

على الجانب الآخر، في حال كان قرار التحول نحو الصيرفة الإسلامية من خارج المصرف كان يتم شراء المصرف بغرض تحويله لمصرف إسلامي، فإذا أمكن أن يستثنى من الشراء الالتزامات غير المشروعة مثل الفوائد أو الموجودات المحرمة التي على المصرف بحيث يظل الالتزام بها على البائع فهو المتعين شرعاً.

- 1- بوطبه، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية: دراسة تجارب بعض الدول، مرجع سابق.
- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية. مرجع سابق.
- يزن، خلف سالم العطيات. تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن. 2007.
- 2- الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة نظيرية تطبيقية، مرجع سابق.
- 3- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.
- يزن، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة نظيرية تطبيقية. مرجع سابق..
- 4- مصطفى، إبراهيم محمد مصطفى. نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر. 2012.
- يزن، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

وإن لم يمكن الشراء إلا لجميع موجودات الشركة بما فيها الالتزامات غير المشروعة فلا مانع من ذلك شريطة العمل على سرعة إنهاء تلك الالتزامات ولو مع الحط منها بتعجيلها⁽¹⁾. كما ينبغي الاتفاق مع المشتري على حلول الرهون غير المشروعة⁽²⁾. وبناء على ذلك فإن الأصل هو الامتناع عن دفع الفوائد الربوية لأنها لا تمثل ديناً صحيحاً، إلا في حالة لم يتمكن المصرف من الامتناع لعدم وجود حماية قانونية أو لوجود عقوبات تحول دون الامتناع⁽³⁾. فالأصل عند التحول من الخارج هو أن يكون دفع الالتزامات بالفوائد من مسؤوليه البائع، وتخفي مسؤوليتها بالنسبة للمشتري، إلا إذا تعذر ذلك فيطبق مبدأ الضرورة على دفع الفوائد والتعجل في إطفاء الفوائد الربوية ولو بالحط منها ضمن قاعدة (ضع وتعجل) التي صدر قرار بتأكيداها من مجمع الفقه الاسلامي الدولي ما دامت غير مشروطة⁽⁴⁾. لأنه لو امتنع المصرف عن السداد ستحجز السلطات على أمواله وتسدد التزاماته تجاه الآخرين مهما كان نوعها⁽⁵⁾. أما في حالة الأسهم الممتازة فيجب إلغاء الامتياز القائم على الأولوية في توزيع الربح والأولوية عند التصفية وتحملها الخسارة كغيرها من الأسهم وذلك لحرمة الأسهم الممتازة بهذا الخصوص، وقد صدر بشأن تأكيد حرمتها قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في الدورة السابعة.

معالجة الحقوق المالية للمصرف قبل التحول

ترتبط معالجة الحقوق السابقة لعملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية بقرار التحول نفسه سواء من داخل المصرف أو من خارج المصرف، فعلى سبيل المثال إذا كانت عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية ناتجة عن قرار من داخل المصرف فإن الإيرادات التي فيها شبهة، مما لم يقبض أو قبض، باعتقاد الجواز، بسبب اجتهاد ممن له أهلية الاجتهاد فيما يسوغ فيه الاجتهاد، أو التقليد لمذهب معتبر، أو برأي بعض أهل العلم المشهود لهم بالثبوت، لا يجب التخلص منه، سواء نشأت في الفترة المالية التي تقرر فيها التحول أم قبلها⁽⁶⁾. وفي حال استحقاق المصرف على الغير لموجودات غير نقدية محرمة فإنه لا مانع من تسلمها بنية إتلافها، وفي حال استحقاقه أثمان موجودات أو خدمات محرمة باعها فإنه يقبض أثمانها بنية صرفها في وجوه الخير، وكذلك كل ما قبض في الفترة التي تقرر فيها التحول من أثمان الموجودات المحرمة وفي الحالتين لا تترك لما هي عليه لئلا يجمع بين البذل والمبدل، أما البضائع العينية المحرمة فيجب عليه إتلافها⁽⁷⁾.

1- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

2- الشعار، علاء منذر المسلماني. رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في سورية، مطبوعات جامعه كاي، ص 3- 164. 2018.

- يزن، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

3- الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة تنظيرية تطبيقية، مرجع سابق.

- يزن، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

4- المرجع السابق.

5- المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. مرجع سابق.

6- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

7- المرجع السابق.

وبالتالي فإن الحقوق التي ترتبت للمصرف قبل التحول بالإضافة إلى الكسب غير المشروع وجب عليه صرفها في وجوه الخير وأغراض النفع العام، ولا يجوز للمصرف الاستفادة منه بأي طريقة مباشرة أو غير مباشرة، عينية أو نقدية⁽¹⁾. في حاله كان قرار التحول نحو الصيرفة الإسلامية من خارج المصرف كان يتم شراء المصرف بغرض تحويله لمصرف إسلامي، فالأصل عند التحول من الخارج هو أن تكون الحقوق لصالح البائع ومسئولية أنفاقها عليه، وتخفي مسؤوليتها بالنسبة للمشتري، إلا إذا تعذر ذلك وانتقلت الحقوق للمشتري فيتم التخلص منها في أوجه الخير والنفع العام كمؤسسات التدريب والبحوث وتوفير وسائل الإغاثة والمعاهد والمدارس ودعم الدول الإسلامية والزكاة وما إلى ذلك⁽²⁾. وبمعنى آخر، على المصرف إسقاط جميع الزيادات الربوية التي له في ذمة الآخرين ولم يقبضها بعد⁽³⁾.

تعريف أداء البنوك الإسلامية

وفقاً لتقرير المصرف المركزي الليبي⁽⁴⁾ انخفضت أرباح المصارف الإسلامية قبل خصم المخصصات والضرائب خلال الربع الثالث 2019 بمعدل 25.2% لتصل إلى 618.5 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال الربع الثالث 2018 والبالغة نحو 827.2 مليون دينار.

هذه المؤشرات تعكس تراجع الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا للعام المنصرم 2019. فالأداء المالي يعرف بأنه مدى "قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة"⁽⁵⁾. كذلك يعرف أيضاً بأنه "المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً أو يمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة"⁽⁶⁾. وعلى ذلك فإن تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية،

- الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة تنظيرية تطبيقية، مرجع سابق.

1- بوطبه، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية: دراسة تجارب بعض الدول، مرجع سابق.

- يزن، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

2- مصطفى، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، مرجع سابق.

- يزن، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

- المؤتمر الخامس، المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. مرجع سابق.

3- المرجع السابق.

4- مصرف ليبيا المركزي، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019، مرجع سابق.

5- محمد، مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي، مرجع سابق.

6- المرجع السابق.

أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقاً لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات⁽¹⁾. كما يعرف تقييم الأداء المالي أنه "قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة"⁽²⁾. دراسة عبد الله وهيام وباسل (2017)⁽³⁾ ترى أن مقياس الربحية سيبقي المقياس المحدد لمدى نجاح الأداء المالي للمصارف، وأن عدم تحقيق المصرف للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب، يعرض وجوده واستمراره للخطر.

تكمن أهمية الأداء المالي للمصرف بشكل عام في أنه يهدف إلى تنويع أداء المصرف من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركات لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين⁽⁴⁾. ويستخدم الأداء المالي بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المصرف وتفحص سلوكه ومراقبة أوضاعه وتقييم مستويات أدائه وتحديد المعوقات وبيان أسبابها ومن ثم توجيه الأداء واقتراح الإجراءات التصحيحية اللازمة وفق الأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستثمارية والبقاء للمصرف⁽⁵⁾. وترتبط عملية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بمعايير محددة، تستخدم كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي، وذلك للحكم على مدى ملائمة هذه النتائج أو عدم ملائمتها، حيث أن المعايير هي التي توضح ما إذا كانت قيمة النتيجة مرتفعة أو منخفضة أو ضمن المعدل⁽⁶⁾.

تحتل عملية تقييم الأداء للمصارف بأهمية كبيرة على عدة مستويات يمكن تلخيصها كالتالي:⁽⁷⁾

- 1- بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مرجع سابق. ص 20.
- 2- محمد، مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي، مرجع سابق، ص 34.
- 3- عبد الله وهيام وباسل، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، مرجع سابق.
- 4- محمد، مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي، مرجع سابق.
- 5- المرجع السابق.
- الشعار، علاء منذر المسلماني. رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في سورية، مرجع سابق.
- 6- بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مرجع سابق.
- 7- محمد، مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي، مرجع سابق.
- عبد الله وهيام وباسل، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، مرجع سابق.
- بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مرجع سابق.

1. يحدد تقييم الأداء المالي للمصارف قدرة المصرف على تحقيق الأهداف الموضوعية سلفاً، من خلال مقارنة ما تحقق مع النتائج المستهدفة، وتحديد الانحرافات ووضع المعالجات اللازمة لها، الأمر الذي يعزز أداء المصرف من حيث البقاء والاستمرار في العمل.
 2. يساعد تقييم الأداء المالي في قياس التطور الذي حققه المصرف خلال مدة محددة، وذلك من خلال متابعة النتائج الفعلية للأداء خلال فترات زمنية، ومقارنتها بفترات أخرى أو بالمقارنة مع المصارف الأخرى.
 3. يساعد تقييم الأداء في إظهار المركز الإستراتيجي للمصرف ضمن إطار قطاع المصارف التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الخطط الإستراتيجية المطلوبة لتحسين مركزه الإستراتيجي.
 4. تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة التوافق بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.
 5. يظهر تقييم الأداء صورة شاملة للمستويات المختلفة في أداء البنك وآليات تعزيزها.
 6. يساعد تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءه المصرف في استخدام الموارد المتاحة له.
 7. يساعد تقييم الأداء في تحديد كفاءة العاملين في أداء مهامهم الوظيفية وتقييم الجهود المبذولة لتحقيق الأداء المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.
- هذه الدراسة تتبنى تعريف الأداء المالي المقدم من محمد (2019)⁽¹⁾ بأنه مدى "قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة". حيث يتناسب هذا التعريف مع رؤية هذه الدراسة للأداء المالي "أنه القياس الفعلي لما تحقق من نتائج في ضوء معايير محددة مسبقاً لتقييم قدرة المصرف على استغلال الموارد المالية المتاحة له".

الدراسات السابقة

تظهر الدراسات السابقة أن عملية تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية قد حظيت باهتمام كبير من العلماء في سياق العمل المصرفي الإسلامي. ستركز هذه الدراسة بشكل أساسي على مراجعة ومناقشة الدراسات السابقة المتعلقة بعملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية، والالتزامات والحقوق المترتبة على عملية التحول والأداء المالي للمصارف الإسلامية وقد كزت الدراسات على دراسة الصيرفة الإسلامية من نواحي مختلفة من حيث دراستها للصيرفة الإسلامية ركز بعض العلماء على دراسة طبيعة الصيرفة الإسلامية ونطاق عمل المصارف الإسلامية ومنتجاتها وخدماتها، بينما ركز علماء آخرون على دراسة عملية التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية ومتطلبات عملية التحول ومعوقات وأثار عملية التحول أو الالتزامات والحقوق التي تنشأ من عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية،

1- محمد، مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي، مرجع سابق.

في حين ركز علماء آخرون على أداء البنوك الإسلامية من ناحية مؤشرات الربحية وإدارة السيولة. من خلال هذه الدراسات، قدم العلماء العديد من الأطر والمفاهيم المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي

. تم وصف الدراسات السابقة في هذا الجانب على النحو التالي:

أولاً:- ركز بعض العلماء اهتمامهم على دراسة طبيعة الصيرفة الإسلامية ونطاق عمل المصارف الإسلامية ومنتجاتها وخدماتها⁽¹⁾. على سبيل المثال دراسة منصور (2018)⁽²⁾ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحديد واقع ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة والسلم والاستصناع في البنوك القطرية والأردنية وتقديم حلول لتخفيف مخاطر صيغ التمويل الإسلامي. وجدت الدراسة أن هناك مخاطر عالية مع بعض صيغ التمويل مثل الإجارة والسلم والاستصناع والتي كانت حاجز لاستخدام هذه الصيغ بشكل واسع ومتنوع، وتكاد تكون المخاطرة منعقدة بالنسبة للمشاركة والمضاربة، أما المربحة فتجد اهتمام أوسع كونها قليلة المخاطرة وسهلة التطبيق والمتابعة. كذلك وجدت الدراسة أن هناك حاجة ملحة لإتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر، والتعرف على نقاط الضعف، ثم تقديم مجموعة من الحلول للتغلب على المشاكل والعراقيل المرتبطة باستخدام صيغ التمويل بشكل واسع وفعال من أجل زيادة كفاءة التمويل المصرفي الإسلامي. كذلك الحضري (2017)⁽³⁾ في دراسته التي نفذها على ثلاثة بنوك إسلامية في مصر، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمقارن مع تحليل الواقع الفعلي كجانب تطبيقي لدراسة قدره المصارف الإسلامية على توفير وتطوير منتجات وخدمات مصرفية متنوعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وتحديد معوقات تطبيق الخدمات الإسلامية. وجدت هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية قادرة على تقديم خدمات متنوعة كفتح الحساب وتحصيل الأوراق التجارية بشكل يتوافق مع أحكام الشريعة. في حين حددت الدراسة أن معوقات الصيرفة الإسلامية تتمثل بغياب القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية، ضعف تأهيل العاملين، ضعف الثقافة الشرعية للعاملين في المصارف الإسلامية وقلة المتخصصين في الرقابة الشرعية. دراسة العاني (2017)⁽⁴⁾ ناقشت التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا،

1- منصور، كمال. دارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية: دراسة حالة في البنوك القطرية والأردنية خلال الفترة من 2005 إلى 2013، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير، الجزائر، 2018.

- الحضري، مجدي السيد عبد الله. الخدمات المصرفية وفق الشريعة الإسلامية: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، 2017.

- العاني، تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي، مرجع سابق.

2- منصور، كمال. دارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دراسة حالة في البنوك القطرية والأردنية خلال الفترة من 2005م إلى 2013 م، مرجع سابق.

3- الحضري، الخدمات المصرفية وفق الشريعة الإسلامية: دراسة تطبيقية، مرجع سابق.

4- العاني، تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي، مرجع سابق.

خلصت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في ليبيا تواجه عدة تحديات من أبرزها مستوى المبالغ المخصصة للتمويل، وتشتمل العلاقة مع المدخرين والعلاقة مع المؤسسات الصغيرة. واوصت الدراسة بتعديل مجموع المنظومة المالية والنقدية على مستوى البلد في ليبيا بطريقة تكفل سلامة الإجراءات المحاسبية وفق المبادئ المتعارف عليها محاسبياً داخل هذه البنوك. **ثانياً:-** ركز بعض الباحثين على دراسة عملية التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية ومتطلبات عملية التحول ومعوقات وأثار عملية التحول⁽¹⁾.

دراسة عبدالله (2016)⁽²⁾ هدفت لتقييم نجاح تجربة تحول المصارف التقليدية في ليبيا إلى مصارف إسلامية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (الكمي) واستخدام التحليل العاملي التوكيد (Confirmatory Factor Analysis- CFA)، واسلوب نمذجة المعادلة البنائية SEM-AMOS) على عينة من 15 مصرفاً إسلامي في ليبيا لدراسة العلاقة بين الكوادر البشرية المؤهلة، توافر أسواق المال الإسلامية، ورغبة العاملين في التحول وبين نجاح تجربة التحول إلى مصارف إسلامية، كما قيمت الدراسة دور المصرف المركزي والتشريعات والقوانين المصرفية على هذه العلاقة. وجدت الدراسة أن الكوادر البشرية المؤهلة، توافر أسواق المال الإسلامية، ورغبة العاملين في التحول كانت ذات أثر إيجابي على نجاح تجربة التحول إلى مصارف إسلامية في ليبيا. كان هناك أثر إيجابي أيضاً لدعم المصرف المركزي والتشريعات والقوانين الإسلامية على نجاح تجربة التحول إلى مصارف إسلامية والعوامل المؤثرة عليه. دراسة عمر (2016)⁽³⁾ قدمت دراسة حالة في مصرف طبرق في ليبيا، لدراسة دوافع ومتطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية. وجدت الدراسة الدوافع الأساسية للتحول كانت الالتزام بأحكام الشريعة، الدوافع القانونية والنجاح الذي حققته المصارف الإسلامية. في حين أن متطلبات عملية التحول تركزت في المتطلبات السياسية والأمان، المتطلبات الشرعية وتعيين مراقب شرعي والمتطلبات القانونية (قوانين مستقلة).

1- عبد الله، تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية: دراسة في العوامل المؤثرة وفي دور المصرف المركزي والتشريعات والقوانين المصرفية في ليبيا، مرجع سابق.

- عمر، موسى احمد عدي. متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا: دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق، رسالة ماجستير، جامعة مولانا مالك ابراهيم بالنج. ليبيا. 2016.

- الحمروني، مستقبل الدعوة إلى أسلمة النظام المصرفي بليبيا الفكرة وتجربة التطبيق، مرجع سابق.

- مصطفى، إبراهيم محمد مصطفى. تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر. 2006.

2- عبدالله، تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية: دراسة في العوامل المؤثرة وفي دور المصرف المركزي والتشريعات والقوانين المصرفية في ليبيا، مرجع سابق.

3- عمر، موسى احمد عدي. متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا، دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق، مرجع سابق.

نتائج مشابهة قدمت في دراسة أخرى لـ مصطفى (2006)⁽¹⁾ التي سعت إلى تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، ودوافع التحول ومعوقاته والأثار المترتبة عليها في البنوك الإسلامية السعودية. وجدت الدراسة أن أهم المشكلات والعقبات التي تواجه التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الآتي: معوقات إدارية، معوقات ذات صلة بالكوادر البشرية، معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات، معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية والفراغ التشريعي لنظم الرقابة المصرفية. أما دراسة الحمروني (2013)⁽²⁾ فحددت دوافع التحول نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا كالتالي: الاستجابة لرغبة شريحة من عملاء المصرف، الإيمان بحرمة التعامل بالربا ورغبة الدولة والمؤسسات الإسلامية بالتحول.

ثالثاً:- في حين ركز بعض الباحثين على الالتزامات والحقوق الغير شرعية التي تنتج عن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية (حسين، 2018؛ القضاة والقضاة، 2015؛ الجريدان، 2014)⁽³⁾. على سبيل المثال، دراسة حسين (2018)⁽⁴⁾ التي هدفت إلى تقييم معوقات تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية من خلال مقارنة المركز المالي للمصرف قبل وبعد التحول. شملت دراسة حالة تطبيقية على مصرف الصحاري في ليبيا. وجدت الدراسة أن هناك 114,624 مليون دينار تم ترحيلها للأرباح وفقاً لمبدأ الاستحقاق، وهذه المبالغ تمثل حقوق وأرباح عن سنوات سبقت قانون تحريم المعاملات الربوية الذي نص على أنه لا يجوز تقاضي الفوائد الربوية الناتجة عن المعاملات المدنية أو التجارية المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون والتي لم يتم أداؤها بعد ولو كان قد صدر بها حكم نهائي. وعليه فلا يجوز تحصيل هذه الفوائد من الزبائن، ويجب معالجتها بخسبها من الأرباح، وبالتالي سيتكبد المصرف خسارة بمبلغ يفوق 114 مليون دينار إذا لم يتم معالجة هذه الحقوق. ولم تكن هناك بدائل إسلامية تعوض هذه الأرباح المجمدة. كذلك، القضاة والقضاة (2015)⁽⁵⁾ درسوا الالتزامات والحقوق غير الشرعية المترتبة على عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية بهدف تقديم مقترحات لمعالجة تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية. حددت الدراسة أن الالتزامات والحقوق غير الشرعية التي تنتج عن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية تتمثل بصنفين "حقوق شركة التأمين المالية غير المشروعة لدى الغير" و"الالتزامات شركة التأمين المالية غير المشروعة للغير". وخلص البحث إلى ضرورة: تشكيل لجان متخصصة لدراسة مشروع التحول، من جوانبه القانونية والفنية والشرعية، وضع معيار شرعي خاص بتحول شركات التأمين التجارية إلى شركات إسلامية. كما حدد البحث بعض المبادئ الشرعية لمعالجة الالتزامات والحقوق غير الشرعية الناتجة عن عملية التحول.

1- مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، مرجع سابق.

2- الحمروني، مستقبل الدعوة إلى أسلمة النظام المصرفي بليبيا الفكرة وتجربة التطبيق، مرجع سابق.

3- حسين، متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري، مرجع سابق.

4- حسين، متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري، مرجع سابق.

5- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

بالمقابل دراسة الجريدان (2014)⁽¹⁾ استخدمت المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن دراسة المسائل الفقهية المترتبة على عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية. بالإضافة إلى دراسة الالتزامات والحقوق المالية الناتجة عن عملية التحول. بشكل مشابه للدراسة السابقة حددت الدراسة الالتزامات والحقوق غير الشرعية الناتجة عن التحول بالأموال غير المقبوضة المستحقة للمصرف على الآخرين والأموال غير المقبوضة المستحقة لعملاء المصرف. خلصت إلى عدة نتائج من أهمها: عدم جواز الاستمرار في ممارسة الأعمال الربوية بعد اتخاذ قرار التحول، وقبل صدور موافقة الجهات الرسمية، وعدم فسخ العقود المقبوضة قبل اتخاذ قرار التحول، ووجوب إسقاط الأموال غير المقبوضة المستحقة للمصرف على الآخرين، وأما الأموال غير المقبوضة المستحقة لعملائه فيتوجب عليه الامتناع عن دفعها.

رابعاً:- كما ركز بعض الباحثين على تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية من خلال تقييم مؤشرات الربحية والأداء المالي وإدارة السيولة في المصارف الإسلامية (محمد، 2019؛ عبد الله وهيام وباسل، 2017؛ Wasiuzzaman & Gunasegavan, 2013؛ بشناق، 2011؛ زكريا، 2007)⁽²⁾. على سبيل المثال، دراسة محمد (2019)⁽³⁾ هدفت إلى تقييم مشكلة السيولة النقدية وأثرها على الأداء المالي بالمصارف الإسلامية بالسودان، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين السيولة النقدية الداخلة والخارجة وضعف الأداء المالي للمصرف، انعدام الثقة بين المودعين والمصرف يؤدي إلى خلل في السيولة، كما أن ضعف الرقابة المالية يعني ضعف الأداء المالي بالمصرف والاستخدام غير الكفء للسقوفات الائتمانية. أيضاً دراسة عبد الله وهيام وباسل (2017)⁽⁴⁾ والتي هدفت إلى اختبار أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية مساهمي المصارف الإسلامية الأردنية خلال المدة (2009-2015) بالتطبيق على عينة من البنك الإسلامي الأردني،

-
- 1- الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.
 - 2- محمد، مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الاسلامي، مرجع سابق.
 - عبد الله وهيام وباسل، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، مرجع سابق.
 - Wasiuzzaman, S. & Gunasegavan, U. N. **Comparative study of the performance of Islamic and conventional banks: The case of Malaysia.** Humanomics, 29 (1), 2013, DOI 10.1108/08288661311299312. 2013 .
 - بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مرجع سابق.
 - زكريا، محمد صبري. إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: ماليزيا نموذجاً، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية. ماليزيا. 2007.
 - 3- محمد، مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الاسلامي، مرجع سابق.
 - 4- عبد الله وهيام وباسل، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، مرجع سابق.

والبنك العربي الإسلامي الدولي. توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة لتوظيف ودائع العملاء المطلقة والمقيدة (الحسابات الاستثمارية) في نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة (EPS) في المصارف الإسلامية الأردنية، وذلك يعود إلى اتباع الأساليب والصيغ المناسبة في إدارة وتوظيف الودائع الاستثمارية، وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على أرباح المساهمين (الملاك). في حين ركزت دراسة (Wasiuzzaman & Gunasegavan (2013)⁽¹⁾ على تحليل الفروق في الأداء المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا. باستخدام منهجية المسح لعدد 14 مصرف تقليدي وإسلامي، تم تحليل البيانات باستخدام تقنيات الانحدار والفروق بين المجموعتين $t - test$ ، وجدت الدراسة أن العائد على متوسط الأصول وحجم البنك وقيم حجم مجلس الإدارة في البنوك التقليدية كان أعلى مقارنة بالبنوك الإسلامية. كانت المتغيرات الأخرى، الكفاءة التشغيلية وجودة الأصول والسيولة وكفاية رأس المال واستقلالية مجلس الإدارة كانت أعلى بالنسبة للبنوك الإسلامية. كذلك وجدت الدراسة أن جميع المتغيرات باستثناء السيولة وخصائص مجلس الإدارة ونوع البنك كانت ذات أهمية كبيرة في التأثير على الربحية. دراسة بشناق (2011)⁽²⁾ استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الفروق بين المؤشرات المالية لكلاً من المصارف التقليدية والإسلامية في فلسطين. وجدت الدراسة أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، في حين أن السيولة القانونية أقل لدى البنوك الإسلامية، وإن مؤشرات الربحية أظهرت أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية، في حين أن مؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية كانت أعلى من البنوك التقليدية، بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن مؤشرات السوق أظهرت بعضها قيم منخفضة للبنوك الإسلامية وأظهر البعض الآخر قيم أعلى مقارنة بالبنوك التقليدية. دراسة زكريا (2007)⁽³⁾ استخدمت المنهج التحليلي لتحليل آراء الفقهاء لمختلف المسائل، بالإضافة إلى المنهج النقدي من خلال نقد مختلف الاجتهادات بغرض تقييم عملية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الماليزية. وجدت الدراسة أن الالتزام بضوابط الشريعة أدى إلى تحفظ المصارف الإسلامية في ماليزيا في استثمار السيولة المتوفرة لديها لعدم توفر الآلية الإسلامية المناسبة والمتنوعة للاستثمار، الأمر الذي أدى إلى توفر فائض سيولة غير مستثمر في المصارف الإسلامية الماليزية وبالتالي التأثير على أداء المصارف الإسلامية وأرباحها. كما أوصت الدراسة بضرورة توفير بدائل شرعية للاستثمار الإسلامي لتعزيز أداء البنوك الإسلامية وأرباحها.

1- Wasiuzzaman, S. & Gunasegavan Comparative study of the performance of Islamic and conventional banks. مرجع سابق.

2- بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مرجع سابق.

3- زكريا، محمد صبري. إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: ماليزيا نموذجاً، مرجع سابق.

جدول 1: الدراسات السابقة المتعلقة بعملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية، الالتزامات والحقوق المترتبة على عملية التحول والأداء المالي للمصارف الإسلامية

الرقم	المؤلف	هدف الدراسة والمنهجية المستخدمة	المتغيرات المستخدمة	النتائج
1	محمد، 2019	هدفت الدراسة إلى تقييم مشكلة السيولة النقدية وأثرها على الأداء المالي بالمصارف الإسلامية. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي لتتبع موضوع البحث والمنهج التحليلي لاختبار وتحليل الفرضيات وإثباتها والمنهج الاستنباطي للوصول الي النتائج والتوصيات.	➤ نسبة السيولة الداخلية للمصارف. ➤ الأداء المالي بالمصارف.	توصلت الدراسة إلى: • وجود علاقة بين السيولة النقدية الداخلة والخارجة وضعف الأداء المالي للمصرف. • انعدام الثقة بين المودعين والمصرف يؤدي الي خلل في السيولة. • ضعف الرقابة المالية يعني ضعف الأداء المالي بالمصرف والاستخدام غير الكفء للسقوفات الائتمانية.
2	منصوري، 2018	هدفت الدراسة إلى تحديد مخاطر صيغ التمويل الإسلامي والتعرف على نقاط الضعف من أجل تقديم حلول لزيادة كفاءة التمويل المصرفي الإسلامي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي (دراسة وصفية) لتحديد واقع ومخاطر التمويل الإسلامي في البنوك القطرية والأردنية وتقديم حلول لتخفيف	➤ صيغ التمويل والعقود الإسلامية مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة والسلم والاستصناع.	• وجدت الدراسة أن هناك مخاطر عالية مع بعض صيغ التمويل مثل الإجارة والسلم والاستصناع والتي كانت حاجز لاستخدام هذه الصيغ بشكل واسع ومتنوع، وتكاد تكون المخاطرة منعدمة بالنسبة للمشاركة والمضاربة، أما المرابحة فتجد اهتمام أوسع

كونها قليلة المخاطرة وسهلة التطبيق والمتابعة. • هناك حاجة ملحة لإتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر، والتعرف على نقاط الضعف، ثم تقديم مجموعة من الحلول للتغلب على المشاكل والعراقيل المرتبطة باستخدام صيغ التمويل بشكل واسع وفعال من أجل زيادة كفاءة التمويل المصرفي الإسلامي.		مخاطر صيغ التمويل الإسلامي.		
• وجدت الدراسة أن هناك 114,624 مليون دينار تم ترحيلها للأرباح وفقاً لمبدأ الاستحقاق، وهذه المبالغ تمثل حقوق وأرباح عن سنوات سبقت قانون تحريم المعاملات الربوية الذي نص على أنه لا يجوز تقاضي الفوائد الربوية الناتجة عن المعاملات المدنية أو التجارية المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون والتي لم يتم	➤ الحقوق المالية للمصرف قبل عملية التحول.	هدفت هذه الدراسة إلى تقييم معوقات تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية من خلال مقارنة المركز المالي للمصرف قبل وبعد التحول. شملت دراسة حاله تطبيقية على مصرف الصحاري في ليبيا.	حسين 2018	3

أداءها بعد ولو كان قد صدر بها حكم نهائي. وعليه فلا يجوز تحصيل هذه الفوائد من الزبائن، ويجب معالجتها بخصمها من الأرباح، وبالتالي سيتكبد المصرف خسارة بمبلغ يفوق 114 مليون دينار إذا لم يتم معالجه هذه الحقوق. ولم تكن هناك بدائل إسلامية تعوض هذه الأرباح المجمدة.				
تقدم المصارف الإسلامية خدمات متنوعة كفتح الحساب وتحصيل الأوراق التجارية بشكل يتوافق مع أحكام الشريعة. ● معوقات الصيرفة الإسلامية: - غياب القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية. - ضعف تأهيل العاملين. - ضعف الثقافة الشرعية للعاملين في المصارف الإسلامية. - قلة المتخصصين في الرقابة الشرعية.	➤ خدمات المصارف الإسلامية. ➤ معوقات الصيرفة الإسلامية.	دراسة قدره المصارف الإسلامية على توفير وتطوير منتجات وخدمات مصرفيه متنوعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وتحديد معوقات تطبيق الخدمات الإسلامية. جمع البحث بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمقارن، مع تحليل الواقع الفعلي كجانب تطبيقي. تم تطبيق البحث في ثلاثة بنوك إسلامية في مصر.	الحضري، 2017	4

5	العاني، 2017	هدفت الدراسة إلى تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي دراسة وصفية.	التحديات من حيث: ➤ المستوى الداخلي للمصارف (إطارها القانوني والشرعي). ➤ المبالغ المخصصة للتمويل. ➤ المشتقات المالية السائدة.	• خلصت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في ليبيا تواجه عدة تحديات من أبرزها مستوى المبالغ المخصصة للتمويل، وتشتمل العلاقة مع المدخرين والعلاقة مع المؤسسات الصغيرة. وأوصت الدراسة بتعديل مجموع المنظومة المالية والنقدية على مستوى البلد في ليبيا بطريقة تكفل سلامة الإجراءات المحاسبية وفق المبادئ المتعارف عليها محاسبياً داخل هذه البنوك.
6	عبد الله وهيام وباسل 2017	هدفت الدراسة إلى بيان أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية مساهمي المصارف الإسلامية الأردنية خلال المدة (2009-2015). شملت عينة الدراسة كلاً من البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي.	➤ الودائع الاستثمارية. ➤ مؤشر الربحية (عائد السهم العادي).	• توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة لتوظيف ودائع العملاء المطلقة والمقيدة (الحسابات الاستثمارية) في نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة (EPS) في المصارف الإسلامية الأردنية، وذلك يعود إلى اتباع الأساليب والصيغ

		اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوصف الدقيق للمفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وفي دراسة وتحليل البيانات بالاعتماد على النسب المالية كأداة من أدوات التحليل.		
7	عبد الله، 2016	دراسة نموذج نجاح تجربة تحول المصارف التقليدية في ليبيا إلى مصارف إسلامية. العينة المستخدمة: 15 مصرف إسلامي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي (الكمي) باستخدام التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis - CFA) واسلوب نمذجة المعادلة البنائية (AMOS - SEM) للتحقق من فرضيات الدراسة وأهدافها الرئيسية.	➤ المتغيرات المستقلة: ✓ الكوادر البشرية المؤهلة، توافر أسواق المال الإسلامية، رغبة العاملين في التحول. ➤ المتغير التابع: ✓ نجاح تجربته التحول إلى بنوك إسلامية. ➤ المتغيرات التفاعلية (مؤثر): ✓ دور البنك المركزي. ✓ التشريعات والقوانين المصرفية.	• كافة المتغيرات المستقلة كانت ذات أثر إيجابي على نجاح تجربته التحول إلى مصارف إسلامية في ليبيا. • كان هناك أثر إيجابي لدعم المصرف المركزي والتشريعات والقوانين الإسلامية على نجاح تجربته التحول إلى بنوك إسلامية والعوامل المؤثرة عليه.

8	عمر، 2016	بيان متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا، بالإضافة إلى بيان العقبات التي تواجهها عملية التحول. استخدمت الدراسة المنهج الكيفي من خلال وصف وتحليل ظاهره التحول نحو الصيرفة الإسلامية. دراسة حاله في مصرف طبرق.	➤ دوافع التحول نحو الصيرفة الإسلامية. ➤ متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية.	• تركزت الدوافع الأساسية للتحول ب: - الالتزام بأحكام الشريعة. - الدوافع القانونية. - النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية. • متطلبات عملية التحول: - المتطلبات السياسية والأمان. - المتطلبات الشرعية وتعيين مراقب شرعي. - المتطلبات القانونية (قوانين مستقلة).
9	القضاة والقضاة، 2015	هدف البحث إلى تقديم مقترحات لمعالجة تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية. استخدم البحث المناهج التالية: أولاً: المنهج الاستقرائي: ويتمثل في تتبع أسباب تحول شركات التأمين من تجارية إلى إسلامية والأمور التي تتأثر بتحول تلك الشركات.	➤ الالتزامات والحقوق غير الشرعية المترتبة على عملية التحول: ✓ أثر التحول على حقوق "شركة التأمين" المالية غير المشروعة. ✓ أثر التحول على التزامات "شركة	• خلاص البحث إلى ضرورة: - تشكيل لجان متخصصة لدراسة مشروع التحول، من جوانبه القانونية والفنية والشرعية. - وضع معيار شرعي خاص بتحول شركات التأمين التجارية إلى شركات إسلامية. - حدد البحث بعض المبادئ الشرعية لمعالجة الالتزامات والحقوق غير

		ثانياً: المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال اقتراح آليات تنفيذ عملية التحول. ثالثاً: المنهج التحليلي: وذلك بتحليل أثر التحول على حقوق والتزامات الشركة المتحولة.		التأمين" المالية غير المشروعة.	الشرعية الناتجة عن عملية التحول.
10	الجريدان، 2014	دراسة المسائل الفقهية المترتبة على عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية. بالإضافة إلى دراسة الالتزامات والحقوق المالية الناتجة عن عملية التحول. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن.		➤ الالتزامات والحقوق غير الشرعية الناتجة عن التحول: ✓ الأموال غير المقبوضة المستحقة للمصرف على الآخرين. ✓ الأموال غير المقبوضة المستحقة لعملاء المصرف.	خلصت إلى عدة نتائج من أهمها: عدم جواز الاستمرار في ممارسة الأعمال الربوية بعد اتخاذ قرار التحول، وقبل صدور موافقة الجهات الرسمية، وعدم فسخ العقود المقبوضة قبل اتخاذ قرار التحول، ووجوب إسقاط الأموال غير المقبوضة المستحقة للمصرف على الآخرين، وأما الأموال غير المقبوضة المستحقة لعملائه فيتوجب عليه الامتناع عن دفعها.
11	الحمروني، 2013	دراسة دوافع والمعوقات والصعوبات التي تواجه التحول نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا.		➤ دوافع التحول نحو الصيرفة الإسلامية. ➤ معوقات وصعوبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية.	تتعدد دوافع التحول نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا ومنها: - الاستجابة لرغبة شريحة من عملاء المصرف.

- الإيمان بحرمة التعامل بالربا. - رغبة الدولة والمؤسسات الإسلامية بالتحول.		بحث كفي والأسلوب الوثائقي بالاعتماد على الملاحظة، الاستبانة وتحليل الوثائق.		
وجدت الدراسة أن: - العائد على متوسط الأصول وحجم البنك وقيم حجم مجلس الإدارة في البنوك التقليدية كان أعلى مقارنة بالبنوك الإسلامية. - الكفاءة التشغيلية وجودة الأصول والسيولة وكفاءة رأس المال واستقلالية مجلس الإدارة كانت أعلى بالنسبة للبنوك الإسلامية. - جميع المتغيرات باستثناء السيولة وخصائص مجلس الإدارة ونوع البنك كانت ذات أهمية كبيرة في التأثير على الربحية.	➤ العائد على متوسط الأصول، حجم البنك، حجم مجلس الإدارة، الكفاءة التشغيلية، جودة الأصول، السيولة، كفاءة رأس المال واستقلالية مجلس الإدارة.	هدفت الدراسة إلى تحليل الفروق في الأداء المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا. دراسة تجريبية من خلال المسح لعدد 14 مصرف تقليدي وإسلامي، تم تحليل البيانات باستخدام تقنيات الانحدار والفروق بين المجموعتين - t test	Wasiuzzaman & Gunasegavan (2013)	12
• وجدت الدراسة أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، في حين أن	➤ تقييم الأداء المالي من خلال: ✓ مؤشرات السيولة. ✓ مؤشرات الربحية. ✓ مؤشرات النشاط.	هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال حساب	بشناق، 2011	13

للسيولة القانونية أقل لدى البنوك الإسلامية. • مؤشرات الربحية أظهرت أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية. • مؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية كانت أعلى من البنوك التقليدية، • مؤشرات السوق أظهرت بعضها قيم منخفضة للبنوك الإسلامية وأظهر البعض الآخر قيم أعلى مقارنة بالبنوك التقليدية.	✓ مؤشرات السوق.	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) من خلال اختبار (t-test) لتحليل الفروق بين المؤشرات المالية لكلاً من مجموعتي البنوك. (شملت العينة بنك إسلامي وأربعة بنوك تقليدية في فلسطين).		
- وجدت الدراسة أن الالتزام بضوابط الشريعة أدى إلى تحفظ المصارف الإسلامية في ماليزيا في استثمار السيولة المتوفرة لديها لعدم توفر الألية الإسلامية المناسبة والمتنوعة للاستثمار، الأمر الذي أدى إلى توفر فائض سيولة غير مستثمر في المصارف الإسلامية الماليزية وبالتالي التأثير على أداء المصارف الإسلامية وأرباحها.	➤ إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الماليزية.	هدف البحث إلى تقييم عملية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الماليزية. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل آراء الفقهاء لمختلف المسائل، بالإضافة إلى المنهج النقدي من خلال نقد مختلف الاجتهادات.	زكريا، 2007	14

- أوصت الدراسة بضرورة توفير بدائل شرعية للاستثمار الإسلامي لتعزيز أداء البنوك الإسلامية وأرباحها.				
تتلخص أهم المشكلات والعقبات التي تواجه التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الآتي: • معوقات إدارية. • معوقات ذات صلة بالكوادر البشرية. • معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات. • معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية. • الفراغ التشريعي لنظم الرقابة المصرفية.	➤ دوافع ومعوقات التحول نحو الصيرفة الإسلامية. ➤ الآثار المترتبة عن التحول نحو الصيرفة الإسلامية.	تقييم ظاهره تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، ودوافع التحول ومعوقاته والآثار المترتبة عليها. أشتمل منهج الدراسة على: أولاً: الدراسة المكتبية: بالاعتماد المراجع والمصادر العلمية السابقة. ثانياً: الدراسة الميدانية: باستخدام الاستبانة المصممة لجمع البيانات من البنوك السعودية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية.	مصطفى، 2006	15

الفجوة في الدراسات السابقة

في الأدبيات الحالية، ناقشت العديد من الدراسات محتوى الصيرفة الإسلامية، وأداء المصارف الإسلامية. ومع ذلك، أظهرت مراجعة هذه الأدبيات بعض القيود والتي تمثل اسباب اختيار الموضوع:

1. رغم أن هناك اجماع بين الباحثين على أهمية تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية إلا أنه ليس هناك اتفاق على آليات موحدة لتنظيم عملية التحول ومعالجة أثارها.

2. تقدم لنا الأدبيات الحالية مناقشات مستفيضة حول الصيرفة الإسلامية إلا أن الدراسات الحالية مازالت مجزأة وتسير في سياقات متوازية فمثلاً تركز بعض الدراسات على طبيعة الصيرفة الإسلامية ونطاق عمل المصارف الإسلامية ومنتجاتها وخدماتها، بينما تركز دراسات أخرى على عملية التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية ومتطلبات عملية التحول ومعوقات وأثار عملية التحول أو الالتزامات والحقوق التي تنشأ من عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية. في حين تركز دراسات أخرى على أداء البنوك الإسلامية من ناحية مؤشرات الربحية وإدارة السيولة. في حين تفتقر الأدبيات الحالية إلى دراسات شاملة التي تربط بين عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية وأداء المصارف. أو بين معوقات التحول والأداء. إن افتقار هذا النوع من الدراسات يلقي العديد من الأسئلة عن أهمية التحول نحو للصيرفة الإسلامية وأثارها على أداء المصارف وعلى اقتصاد الدولة بشكل عام.

3. تنزايد أهمية دراسة أثار الالتزامات والحقوق غير الشرعية على أداء المصارف في السياق الليبي بشكل خاص لعدة اسباب:

I. أن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا كانت نتيجة لتشريع شامل على مستوى الدولة (قانون رقم (1) لسنة 2013م) الذي ألزم كافة المصارف في ليبيا إلى التحول نحو الصيرفة الإسلامية. وبالتالي فإن الالتزامات والحقوق الناتجة عن عملية التحول تؤثر بشكل كامل على أداء المصارف الليبية وعلى الدور الذي تلعبه المصارف في الاقتصاد الكلي الليبي.

II. رغم تسمية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المركزية التابعة لمصرف ليبيا المركزي والتي باشرت أعمالها في بداية عام 2013م لتقديم الدعم الكافي للقطاع المصرفي في إنجاح عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية، ورغم صدر قانون (7) لسنة 2015م بشأن تعديل القانون رقم (1) لسنة 2013م بتاريخ 2015/9/15م الصادر عن مجلس النواب الليبي والذي يقضي بتأجيل سريان أحكام قانون منع المعاملات الربوية إلى بداية 2020/1/1م وذلك لإعطاء فسحة للمصارف استيفاء ديونها وفوائدها⁽¹⁾ إلا أنه وحتى الآن فإن هذه الالتزامات والحقوق مازالت عالقة ولم يتم تسويتها بعد حسب البيان الختامي للجمعية الليبية للمالية الإسلامية في ورشة العمل المنعقدة بطرابلس بتاريخ 21-10-2019م عن دور القانون رقم 3 لسنة 2016م بمعالجة أثار المحفظة الانتمانية المصرفية والتوصيات الصادرة عنها.

1- مصرف ليبيا المركزي Central Bank of Libya مرجع سابق.

وهنا تظهر حاجة ملحة لمزيد من الأبحاث لتقييم أثار هذه الالتزامات والحقوق التي لم يتم تسويتها على أداء المصارف الإسلامية الليبية. مثل هذه الأبحاث ستساعد على تحديد ماهية الالتزامات والحقوق المترتبة عن التحول نحو الصيرفة الإسلامية وتحديد (بناء على الاختبار التجريبي) أثرها على حاضر ومستقبل الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

العلاقة بين الحقوق المالية غير المشروعة الناتجة عن عملية التحول والأداء المالي للمصرف الإسلامي

تأخذ الحقوق المالية غير المشروعة قبل عملية التحول عدة صور منها: القروض النقدية: وهي النقود التي يقدمها البنك للأفراد أو الهيئات، عمولات البنك عن الخدمات التي يقدمها للعملاء، الاعتمادات المستندية وما يترتب عليها من فوائد للمصرف على المستفيد، الحقوق المالية الناشئة عن مقاضاة الغير، وأيضاً الحقوق المالية الناشئة عن استثمارات البنك لأمواله، سواء كانت أرباح استثمار في أوراق مالية أو أسهم وسندات أو فوائد ربوية ناتجة عن ودائع في بنوك ربوية (صبرينه، 2017؛ القضاة والقضاة، 2015؛ الجريدان، 2014)⁽¹⁾. وفقاً للقضاة والقضاة (2015)⁽²⁾ فإن هذه الحقوق لا يمكن تجاهلها حتى لا تؤثر على المركز المالي للمصرف الإسلامي، وإنما يجب معالجتها في إطار شرعي يحفظ للبنك ومساهميه حقوقهم. ونظراً لندرة الدراسات السابقة المتعلقة بالمصارف الإسلامية في ليبيا، تحاول هذه الدراسة تحليل دور الحقوق المالية غير المشروعة قبل عملية التحول على الأداء المالي للمصرف الإسلامي في إطار التحليلات المتوفرة لمعالجة هذه الحقوق.

في دراسة حسين (2018)⁽³⁾ التي شملت دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري في ليبيا، هدفت الدراسة إلى تقييم معوقات تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية من خلال مقارنة المركز المالي للمصرف قبل وبعد التحول. أبرزت الدراسة أرقام مهمة تعكس دور الحقوق المالية غير المشروعة قبل التحول على الأداء المالي للمصرف الإسلامي. على سبيل المثال وجدت الدراسة أن صافي الأرباح قبل خصم المخصصات والضرائب قد انخفض من 71,793 مليون دينار سنة 2012 قبل التحول إلى 50,718 مليون دينار خلال سنة 2016 بعد التحول، وأن المحفظة الائتمانية للبنك (باستثناء قروض المراجعة التي تدر عائداً) لا تدر أي عائد منذ 2015. الأكثر أهمية وجدت الدراسة أن هناك 114,624 مليون دينار تم ترحيلها للأرباح وفقاً لمبدأ الاستحقاق،

1- بوطيه، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية: دراسة تجارب بعض الدول، مرجع سابق.

- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

- الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

2- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

3- حسين، متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري، مرجع سابق.

وهذه المبالغ تمثل حقوق وأرباح عن سنوات سبقت قانون تحريم المعاملات الربوية (جدول 2 يظهر تفاصيل هذه المبالغ). ووفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013 المادة (2) والتي نصت على أنه "لا يجوز تقاضي الفوائد الربوية الناتجة عن المعاملات المدنية أو التجارية المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون والتي لم يتم أداءها بعد ولو كان قد صدر بها حكم نهائي"، والمادة (3) والتي نصت على أن "يلتزم المدين بسداد أصل الدين المترتب على المعاملات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وفقاً لترتيبات السداد المتفق عليها". وبالتالي لا يجوز تحصيل هذه الفوائد من الزبائن، ويجب معالجتها بخصمها من الأرباح، وبالتالي سيتكبد المصرف خسارة بمبلغ يفوق 114 مليون دينار إذا لم يتم معالجة هذه الحقوق. ولم تكن هناك بدائل إسلامية تعوض هذه الأرباح المجمدة. علماً بأن هذه النتائج التي تحصلت عليها الدراسة هي عن دراسة حالة واحدة عن مصرف الصحاري في ليبيا.

جدول 2: الفوائد المستحقة لمصرف الصحاري قبل التحول ولم تحصل بعد⁽¹⁾

البيان	الفوائد المستحقة قبل التحول ولم تحصل بعد
فوائد مستحقة عن القروض الشخصية والعقارية	6,686
تسهيلات ائتمانية	35,502
قروض طويلة الأجل	72,634
المجموع	114,624

في نفس السياق يشير تقرير مصرف ليبيا المركزي (2019)⁽²⁾ إلى انخفاض أرباح المصارف الليبية قبل خصم المخصصات والضرائب خلال الربع الثالث 2019 بمعدل 25.2% لتصل إلى 618.5 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال الربع الثالث 2018 والبالغة نحو 827.2 مليون دينار. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الائتمان الممنوح من المصارف التجارية إلى عام 2015 يبلغ 20,212.8، في حين أن مبالغ الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص في 2019 يبلغ 16,689.5 مليون دينار في نهاية الربع الثالث 2019، وهذه المبالغ تمثل حقوق وأرباح قروض متراكمة منحتها المصارف للقطاع العام والخاص للفترة بين 2012 إلى 2019 (كما يظهر الجدول 3) وبالنظر إلى الفرق بين مبالغ الائتمان في الجدول 3 في عامي 2015 و2019 نجد أنه تم تسوية فقط مبلغ 3,553.300، أي 17.6% من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف الليبية للقطاع العام والخاص. وبالتالي جزء كبير من هذه المبالغ يبلغ 16,689.5 مليون دينار (82.4%) يمثل أرباحاً للمصارف الليبية عن سنوات سبقت قانون تحريم المعاملات الربوية لم تحصل بعد.

1- المرجع السابق، ص 15.

2- مصرف ليبيا المركزي، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019، مرجع سابق.

جدول 3: القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص خلال الفترة (2012- الربع الثالث 2019)⁽¹⁾

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	الربع الثالث 2019
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,291.2	5,327.1	6,195.9	5,982.8	5,915.9	5,578.9	5,100.9	5,792.8
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	10,608.3	12,905.5	13,764.0	14,230.1	12,854.3	11,867.7	11,347.4	10,896.7
الإجمالي	15,899.5	18,232.3	19,959.9	20,212.8	18,770.3	17,446.6	16,448.3	16,689.5

تظهر المؤشرات السابقة أن الميزانيات العمومية للمصارف الليبية مازالت تظهر الحقوق المكتسبة لها قبل عملية التحول تحت بند أرباح لم تحصل بعد. وعليه فإن مؤشرات الأداء المالي الفعلي للمصارف الإسلامية الليبية لا تظهر القيم الحقيقية، كون هذه الحقوق لا يمكن تحصيلها بموجب قانون تحريم المعاملات الربوية، كما أن مصرف ليبيا المركزي لم يستطيع إيجاد الآلية المناسبة للتعامل مع هذه الحقوق غير الشرعية للمصارف قبل عملية التحول وكيفية تحصيلها والتخفيف من الآثار السلبية لها عن طريق تحويلها في إطار إسلامي، وهي مازالت عائقاً إلى حد الآن. ويشير تقرير مصرف ليبيا المركزي⁽²⁾ إلى أن نسبة مخصصات الديون المشكوك بتحصيلها في 2109 كانت 20.7% بما يساوي (3,496,500.000) ثلاثة مليار دينار ونصف (جدول 4). ومن الواضح أن بقاء هذه الحقوق عالقة في الميزانيات العمومية للمصارف يؤثر على الأداء المالي للمصارف من خلال نقص السيولة أو ارتفاع العائد على الأسهم وبالتالي التأثير على حقوق المساهمين. كما أن عدم توفر آلية واضحة وعادلة لتسوية الحقوق المالية العالقة نتيجة التحول قد تمثل مشكلة حالية ومستقبلية لأداء المصارف الإسلامية نتيجة تخليه عن الحقوق المترتبة له بموجب القروض الربوية التي قدمها للغير أو نتيجة للاستثمارات الربوية التي قام بها قبل التحول، الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر في حقوق المساهمين⁽³⁾. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تسوية هذه الحقوق المترتبة على التحول قد تشكل عائقاً أمام المصرف في تحرير الميزانية العمومية وفي تحديد حقوق المساهمين وأرباح المودعين، الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر في حقوق المساهمين⁽⁴⁾. بناءً على هذه الحجج، يمكن استنتاج أن الحقوق المالية غير المشروعة قبل عملية التحول لها علاقة إيجابية مع الأداء المالي للمصرف الإسلامي.

1- المرجع السابق.

2- المرجع السابق.

3- محمد، مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي، مرجع سابق.

4- بوطبه، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية: دراسة تجارب بعض الدول، مرجع سابق.

العلاقة بين الالتزامات المالية غير المشروعة الناتجة عن عملية التحول والأداء المالي للمصرف الإسلامي

الالتزامات المالية غير المشروعة على المصرف قد تنشأ من عدة مصادر، على سبيل المثال: الودائع الثابتة (لأجل) وودائع الادخار (توفير) التي يستحق أصحابها الفائدة بموجب عقد الوديعة، كذلك الاعتمادات المستندية التي يترتب عليها التزامات على المصرف تجاه المصارف الخارجية التي نفذت الاعتماد المستندي، أيضاً الالتزامات بفوائد ربوية عن قروض أو تسهيلات قد حصل عليها البنك، والالتزامات بدفع فوائد ربوية الناتجة عن أحكام قضائية على البنك⁽¹⁾.

وفقاً للشعار (2018)⁽²⁾ وأيضاً القضاة والقضاة (2015)⁽³⁾ فإن هذه الالتزامات تؤثر على المركز المالي للمصرف الإسلامي وعلى سمعته بين عملائه كونه متخلف عن سداد هذه الالتزامات، وتعتبر الدراسات السابقة المتعلقة بالمصارف الإسلامية في ليبيا نادرة، وعليه تحاول هذه الدراسة تحليل دور الالتزامات المالية غير المشروعة قبل عملية التحول على الأداء المالي للمصرف الإسلامي في إطار التحليلات المتوفرة لمعالجة هذه الالتزامات.

نص القانون على حل كافة الأقساط الباقية من أصل الدين وترك الخيار للدائن في الاستمرار في قبول سداد الأقساط في أجلها⁽⁴⁾. وبالتالي لم يشرع القانون وسيلة للتعامل مع التزامات المصرف قبل عملية التحول، كما أن مصرف ليبيا المركزي لم يستطيع إيجاد الآلية المناسبة للتعامل مع هذه الالتزامات غير الشرعية للمصارف قبل عملية التحول وكيفية سدادها أو التخفيف من الآثار السلبية لها، وترك القانون والمصرف المركزي عملية سداد الديون كخيار للدائن. في حين اقترحت الدراسات السابقة أن يسعى البنك الإسلامي لإلغاء الالتزام ولو مع التعويض المترتب على فسخ الالتزام⁽⁵⁾. كما ينبغي على المصرف فك رهون غير المشروعة على موجودات البنك⁽⁶⁾. ولكن هذه الاقتراحات قد ينتج عنها تحميل المصرف بمبالغ إضافية لفسخ العقود، وبالتالي التأثير على النتائج النهائية لأداء المصرف الإسلامي⁽⁷⁾.

1- المرجع السابق.

- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

- الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

2- الشعار، علاء مندر المسلماني. رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في سورية، مرجع سابق.

3- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

4- الجريدة الرسمية، العدد (2)، السنة الخامسة، مرجع سابق.

5- القضاة والقضاة، تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية، مرجع سابق.

- يزن، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

6- مصطفى، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، مرجع سابق.

- يزن، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

7- حسين، متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية، مرجع سابق.

- بوطبه، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية: دراسة تجارب بعض الدول، مرجع سابق.

جدول 4: المخصصات العامة لمواجهة الالتزامات في البنوك الليبية في الربع الثالث 2019⁽¹⁾

البيان	2015	الربع الثالث 2019
مخصص الديون المشكوك بتحصيلها	2,779,700.000	3,496,500.000
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	592,500.000	775,200.000
مخصصات عامة	556,900.000	1,134,600.000
مخصص تقييم أسعار الصرف	12,700.000	2,200.000
الإجمالي	3,941,800.000	5,371,500.000

وبنفس سياق الحقوق المالية للبنك، فإن الالتزامات المالية غير المشروعة على المصرف الإسلامي قد تظهر بشكل أرباح غير محصلة في الميزانيات العمومية للمصارف الداخلية أو خارجية أو لجهات أخرى، أو قد تمثل التزامات لأفراد. وعليه فإن عدم تسوية هذه الالتزامات المالية العالقة نتيجة التحول قد تمثل مشكلة حالية ومستقبلية للمصارف الإسلامية. منها على سبيل المثال، ينص القانون رقم 1 لسنة 2013 المادة (3) على أن "يلتزم المدين بسداد أصل الدين المترتب على المعاملات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وفقاً لترتيبات السداد المتفق عليها". وبالتالي لا يجوز للبنك دفع هذه الالتزامات لعملائه والجهات الأخرى. وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى خسارة المصرف لعملائه نتيجة عدم تسوية الفوائد المستحقة للمودعين بموجب عقود الإيداع الربوية مما قد يؤدي إلى إقامة دعاوي قضائية وتعويضات قضائية مستحقة على المصرف قد تسبب ضرراً بالغاً في سمعة البنك وخسارة للمودعين⁽²⁾. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تسوية هذه الالتزامات المترتبة على التحول قد تشكل عائقاً أمام البنك في تحرير الميزانية العمومية وفي تحديد حقوق المساهمين وأرباح المودعين وفي أنشطته البنك الاستثمارية المستقبلية نتيجة ضرورة الاحتفاظ بمخصصات لازمة لتسوية الالتزامات المترتبة على البنك، فعلى سبيل المثال يظهر جدول 4 أن المخصصات العامة التي تحتفظ بها البنوك الليبية لمواجهة الالتزامات العامة للمصارف في نهاية الربع الثالث 2019 بلغت أكثر من مليار دينار⁽³⁾. وبشكل أكثر تفصيلاً فإن هذه المخصصات كانت في عام 2015 تبلغ 556,900.000 مليون دينار وارتفعت خلال السنوات اللاحقة لقانون التحريم إلى 1,134,600.000 بمعدل زيادة بلغ 103%. الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر في حقوق المساهمين⁽⁴⁾. وبالتالي قد تؤثر على المؤشرات المالية لأداء المصرف الإسلامي⁽⁵⁾. كما يشير تقرير المصرف المركزي⁽⁶⁾ إلى أن معدل ربحية المصارف في ليبيا قد انخفض نتيجة لتطبيق قانون

- 1- مصرف ليبيا المركزي، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019، مرجع سابق.
- 2- محمد، مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك: بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي، مرجع سابق.
- 3- مصرف ليبيا المركزي، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019، مرجع سابق.
- 4- الشعار، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في سورية، مرجع سابق.
- 5- بوطبه، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية: دراسة تجارب بعض الدول، مرجع سابق.
- 6- مصرف ليبيا المركزي، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019، مرجع سابق، ص 33.

إلغاء الفوائد الربوية. حيث يذكر التقرير أن معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي في ليبيا شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات (2014 – 2016)، حيث بلغ نحو 0.2% في عام 2016، ويعزى سبب الانخفاض إلى عدة أسباب منها الوضع غير الملائم الذي تعمل فيه المصارف التجارية في السنوات الأخيرة وكذلك تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية. بناءً على هذه الحجج، يمكن استنتاج أن الالتزامات المالية غير المشروعة قبل عملية التحول لها علاقة إيجابية مع الأداء المالي للمصرف الإسلامي.

النتائج:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة حول الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة الناتجة عن تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأداء المالي بشكل عام وعلى البنوك الإسلامية الليبية بشكل خاص نستخلص النتائج التالية:

- 1- تشير الدراسات السابقة أن هناك إجماع بين الباحثين على أهمية تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية إلا أنه ليس هناك اتفاق على آليات موحدة لتنظيم عملية التحول ومعالجة أثارها فهي مازالت مجزأة وتسير في سياقات متوازية تفتقر إلى دراسات شاملة تربط بين عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية وأداء المصارف.
- 2- أن عملية تحول البنوك التقليدية للعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية ستؤدي إلى نشوء حقوق والالتزامات مالية مخالفة للشريعة الإسلامية.
- 3- تؤثر الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة قبل عملية التحول على الأداء المالي سلباً للبنوك الإسلامية بعد التحول.
- 4- أثرت الالتزامات والحقوق المالية غير المشروعة قبل عملية التحول على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الليبية بشكل سلباً بعد التحول وفقاً لتقارير مصرف ليبيا المركزي حيث إن معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي في ليبيا شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات (2014 – 2016)، حيث بلغ نحو 0.2% في عام 2016 نتيجة تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية.
- 5- تتزايد أهمية دراسة أثار الالتزامات والحقوق غير الشرعية على أداء المصارف في السياق الليبي بشكل خاص وذلك لأن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا لم تكن طبيعية بل كانت نتيجة لتشريع شامل على مستوى الدولة (قانون رقم 1 لسنة 2013م) الذي ألزم كافة المصارف في ليبيا إلى التحول نحو الصيرفة الإسلامية.
- 6- يسعى الباحث لاستكمال هذه الدراسة لتقديم أول دليل تجريبي عن دور الالتزامات والحقوق الناتجة عن التحول نحو الصيرفة الإسلامية على الأداء المالي للمصارف الليبية والتي لم تدرس سابقاً في سياق المصارف الإسلامية.

المراجع:

1. بشناق، زاهر صبحي. 2011. " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين". رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
2. بوطبه، صبرينة. 2017. "مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية: دراسة تجارب بعض الدول"، أطروحة دكتوراه، جامعه محمد خيضر بسكره، الجزائر.
3. الجريدان، نايف بن جمعان. 2014. "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة تنظيرية تطبيقية"، ورقه بحث منشوره في مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد (23)، فبراير.
4. الجريدة الرسمية، العدد (2)، السنة الخامسة بتاريخ 23 جمادي الأول 1437 هـ الموافق 03 / 03 / 2016.
5. الجريدة الرسمية، العدد (5)، السنة الثانية بتاريخ 9 جمادي الأول 1434 هـ الموافق 03 / 03 / 2013.
6. حسين، فؤاد المهدي. (2018). متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف اسلامية وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 3112 (دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري). مجلة المعرفة، جامعة بني وليد- ليبيا.
7. الحضري، مجدي السيد عبد الله. 2017. "الخدمات المصرفية وفق الشريعة الإسلامية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر.
8. الحمروني، ناصر أحمد العجيلي. 2013. "مستقبل الدعوة إلى أسلمة النظام المصرفي بليبيا (الفكرة وتجربة التطبيق)"، رسالة ماجستير غير منشورة.
9. زكريا، محمد صبري. 2007. "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: ماليا نموذجاً"، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية. ماليزيا.
10. الشعار، علاء منذر المسلماني. 2018. رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في سورية. مطبوعات جامعه كاي، ص 3- 164.
11. العاني، أسامة عبد المجيد. 2017. تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المركز الجامعي لتامنغست ، الجزائر.
12. عبد الله، مرعي على ضؤ. 2016. " تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية: دراسة في العوامل المؤثرة وفي دور المصرف المركزي والتشريعات والقوانين المصرفية في ليبيا"، رساله دكتوراه، جامعه العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا.
13. عبد الله، يوسف سعادة؛ هيام، محمد الزيدانيين؛ باسل؛ يوسف الشاعر. 2017. أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج (13)، ع (2).
14. عمر، موسى احمد عدي. 2016. "متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا: دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق"، رساله ماجستير، جامعه مولانا مالك ابراهيم بمالنج. ليبيا.

15. القضاة، موسى مصطفى؛ القضاة، آدم نوح. 2015. "تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية"، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد 3.
16. محمد، الاء الأمين المهدي حاج. 2019. "مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها علي الأداء المالي بالبنوك (بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي)". رسالة ماجستير، جامعه وادي النيل، السودان.
17. مصرف ليبيا المركزي Central Bank of Libya
18. مصرف ليبيا المركزي. 2019. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019، إدارة البحوث والاحصاء.
19. مصطفى، إبراهيم محمد مصطفى. 2006. "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية" رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر.
20. مصطفى، إبراهيم محمد مصطفى. 2012. نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر.
21. منصوري، كمال. 2018. إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دراسة حاله في البنوك القطرية والأردنية خلال الفترة من 2005 م إلى 2013 م. أطروحة دكتوراه، جامعه محمد خضير، الجزائر.
22. المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. 2005. فندق الريجنسي انتركونتيننتال، البحرين.
23. يزن، خلف سالم العطيات. 2007. تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. أطروحة دكتوراه. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن.
24. <https://dif.gov.ly>
25. Wasiuzzaman, S. & Gunasegavan, U. N. (2013). Comparative study of the performance of Islamic and conventional banks: The case of Malaysia. Humanomics, 29 (1), 2013, DOI 10.1108/08288661311299312.
26. <http://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2016/03>.

جميع الحقوق محفوظة © 2021، صلاح الدين علي محمد البريكي، د / أحمد سفيان بن شيء عبد الله، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)